١ - يحث الحكومات والمنظمات على الالتزام بالمبادىء المبينة في إعلان المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وعلى استخدام توصيات المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات، في وضع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، ولاسيما لتعزيز الترتيبات التعاونية الثنائية والإقليمية والدولية؛

٢ - يحث الحكومات على توفير موارد إضافية لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات حتى يتمكن من تعزيز تعاونه مع البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تنفيذ برامج مكافحة المخدرات؛

٣ - يدعو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية، المشار إليها في إطار الأهداف الخاصة الواردة في المخطط الشامل المتعدد التخصصات، إلى أن تواصل إعلام لجنة المخدرات بالأنشطة المضطلع بها سعياً إلى بلوغ تلك الأهداف؛

٤ - يدعو الأمين العام إلى أن يدعم، في حدود الموارد المتاحة، أنشطة المنظمات غير الحكومية المعنية، وإلى أن ينسق أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات مع تلك المنظمات، اعترافاً بما لها من تجارب وخبرات فنية؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام، أن يكفل استمرار التعاون فيما بين الوكالات في أنشطة مكافحة إساءة استعمال المخدرات، مما سيعزز الجهود التي تبذلها لجنة المخدرات لتنفيذ أنشطة متابعة للمؤتمر؛

٦ - يطلب إلى لجنة المخدرات أن تبقي قيد الاستعراض الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالإعلان والمخطط الشامل المتعدد التخصصات.

الجلسة العامة ١٢
٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩

١٩٨٩/٢١ - أنشطة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٣٢٤١ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، و١٨٢/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، و١٣٤/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، و ٢١٦/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، التي تتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية،

وإذ يؤكد من جديد أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في تعزيز تنمية البلدان النامية،

وإذ يقر بما لمركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية من كفاءة في مجال الشركات عبر الوطنية، بصفة عامة، وفي المشاريع المشتركة وغيرها من الأشكال البديلة والجديدة للتعاون الاقتصادي الدولي فيما بين الشركات الوطنية في مختلف البلدان النامية،

وإذ يشجعه كون البلدان الأقل نمواً بين البلدان النامية تحصل على نصيب كبير من الاستثمارات الأجنبية فيها من بلدان نامية،

١ - يؤكد الحاجة إلى توسيع دور مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في التشجيع على اتباع أشكال جديدة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، في حدود ولايته، وفي مجال التعاون التقني وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية المهتمة؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام إجراء دراسة عن الخبرة المكتسبة من المشاريع المشتركة فيما بين الشركات الوطنية في مختلف البلدان النامية وإسهام هذه المشاريع في عملية التنمية في البلدان النامية، بحيث تشمل الدراسة تحليلاً للاحتمالات والإمكانات التي يتيحها في هذا المجال التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي على الصعيد الإقليمي فيما بين البلدان النامية؛

٣ - يدعو مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية إلى استطلاع إمكانيات زيادة التعاون بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية في ميدان الاستثمار الأجنبي؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يضمِّن الدراسة المشار إليها في الفقرة ٢ أعلاه اقتراحات محددة بشأن طرق ووسائل تعزيز هذا الشكل من أشكال التعاون وأن يقدم تقريراً عن الموضوع إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها السادسة عشرة.

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

١٩٨٩/٢٢ - الاتجاهات الأخيرة بشأن الشركات عبر الوطنية والعلاقات الاقتصادية الدولية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يؤكد من جديد قراريه ١٩٠٨ (د - ٥٧) المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٤ و١٩١٣ (د - ٥٧) المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن أثر الشركات عبر الوطنية في عملية التنمية وفي العلاقات الدولية،

وإذ يعيد أيضاً تأكيد قراره ١٩٨٨/٥٨ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ عن تعزيز دور اللجنة المعنية بالشركات عبر

الوطنية وأنشطة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية في دعم البلدان النامية ،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقريري الأمين العام عن التطورات الأخيرة المتصلة بالشركات عبر الوطنية والعلاقات الاقتصادية الدولية[٤٢]، وعن دور الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً[٤٣]،

وإذ يدرك أن الاختلالات الهيكلية في اقتصادات القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العالمي لها أثرها على تدفقات الاستثمار ، بما فيها التدفقات إلى البلدان النامية ،

وإذ يلاحظ أن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تجتذب على نحو متزايد الاستثمار الأجنبي المباشر في وضع تواجه فيه البلدان النامية قيوداً متزايدة على الموارد المالية والتكنولوجية التي يمكن أن تسهم في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ،

١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها السادسة عشرة ، في عام ١٩٩٠ ، تقريراً يحلل هذه الاتجاهات ، وأن يوصي بالطرق والوسائل الكفيلة بزيادة عمليات الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية بما يتيح الإسهام في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ؛

٢ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يُضمّن هذا التقرير تقديراً للأثر المحتمل أن ترتبه عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمية الجارية فيما بين البلدان المتقدمة النمو على العمليات المستقبلية للشركات عبر الوطنية ولاسيما في البلدان النامية ، وبالتالي أثرها على عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي في البلدان النامية .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٣/١٩٨٩ - دور الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يضع في اعتباره الدور الذي يمكن للشركات عبر الوطنية أن تقوم به في تنمية أقل البلدان نمواً ، إذ يقلقه تجاوز الشركات عبر الوطنية أساساً لتلك البلدان ،

وإذ يؤكد الحاجة إلى اتخاذ سياسات وتدابير مناسبة ، بما فيها تلك التي تضعها حكومات بلد الموطن وإلى اتخاذ إجراءات دولية ، بما فيها إجراءات من جانب مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، ترمي إلى تعزيز مساهمة الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً ،

وإذ يضع في اعتباره الأهداف والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نمواً ،

وإذ يلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام عن دور الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً[٤٣]،

١ - يؤكد الحاجة الماسة إلى قيام مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية بتقديم المساعدة إلى حكومات أقل البلدان نمواً ، عند الطلب ، في مجالات متنوعة تتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية ، على النحو الموجز في تقرير الأمين العام[٤٣]، وذلك بغية تعزيز قدراتها على التعامل مع الشركات عبر الوطنية ، وكذلك وضع نُهج مبتكرة وذات وجهة عملية في هذا الصدد بهدف إحداث زيادة ضخمة في مساهمة الشركات عبر الوطنية في أقل البلدان نمواً ؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام إجراء دراسة لتشريعات بلدان الموطن للشركات عبر الوطنية المتعلقة باستثمارات تلك الشركات في أقل البلدان نمواً ؛

٣ - يدعو الأمين العام إلى مواصلة دراسة أثر مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ودعم ميزان المدفوعات والمساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة لأقل البلدان نمواً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان ؛

٤ - يطلب إلى مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية أن يشارك بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في عام ١٩٩٠ وفي الاجتماعات التحضيرية لذلك المؤتمر ؛

٥ - يطلب إلى الامين العام أن يقدم إلى اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في دورتها السادسة عشرة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٥
٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩

٢٤/١٩٨٩ - مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يحيط علماً بتقريري الأمين العام عن مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية[٤٤] وعن الترتيبات والاتفاقات الدولية المتصلة بالشركات عبر الوطنية[٤٥]،

---

(٤٢) E/C.10/1989/2 .

(٤٣) E/C.10/1989/6 .

(٤٤) E/C.10/1989/4 .

(٤٥) E/C.10/1989/5 .